أنباء لبنانية

دورة استثنائية لـ «النواب» تبدأ 8 الجاري.. وعون ينفي الاتهامات بالهيمنة على صلاحيات رئيس الحكومة.. وشكوى أمام النيابة ضد تحريض السيد على قتل المتظاهرين

الحكومة اللبنانية تمدد التعبئة شهراً.. والحشد مستمر لـ «انتفاضة» الغد

بيروت ـ عمر حبنجر

تبنى مجلس الوزراء اللبناني توصية المجلس الأعلى للدفاع بتمديد حالة التعبئة العامة 4 أسابيع إضافية، فضلا عن الاجراءات الأمنية الواجبة، لمواجهة الثورة المتجددة، غدا ضد «وباء الفساد المستشري» فيما تأجل اجراء التعيينات الادارية والمالية، ريثما يتم التوافق عليها، الأسبوع المقبل.

واستهل رئيس الجمهورية ميشال عون الجلسة بدعوة المواطنين الى التشدد في التقيد بالإجراءات ضد كورونا، فيما أوضح رئيس الحكومة حسان دياب ان الخطر مازال داهما، وفي النهاية تقرر تمديد إعلان التعبئة العامة الى الخامس من يوليو المقبل، مع الإبقاء على النشاطات الاقتصادية ضمن البرامج المحددة، كما طالب الأجهزة العسكرية والأمنية كافة بالتشدد ردعيا في قمع المخالفات.

واستبق المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية جلسات الأمس، بإذاعة بيان ينفي فيه كل ما يقال عن هيمنة رئيس الجمهورية على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء.

وقد كرر الرئيس عون هذه الإشارة في مستهل جلسة مجلس الوزراء قائلا انه يمارس صلاحياته بموجب الدستور، وانه لم يعد مقبولا الاتهامات التي توجه له ولرئيس الحكومة وللحكومة، داعيا الوزراء الى التضامن.

وكان الرئيس عون ترأس اجتماعا صباحيا ماليا في حضور رئيس الحكومة دياب والوزراء وحاكم مصرف لبنان خصص للبحث في إلزامية توحيد الأرقام المالية لدى الجانب اللبناني، في إطار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن الخطة الحكومية للتعافي. وتقرر عقد اجتماع ثان الاثنين المقبل للبت بهذه الأرقام تسهيلا للمفاوضات مع صندوق النقد.

ويبدو ان ما أشيع عن إجراء تعديل وزاري لم يكن مجرد فكرة عابرة، بل كانت مشروعا جديا، اصطدم بمواقف غير سهلة، وقد شاع ان المطروح إعادة النظر بوجود اكثر من وزير لم يثبت جدواه، أو تجاوز الخطوط المرسومة لحكومة التكنوقراط، كما الحالة مع وزيرة الدفاع نائبة رئيس الحكومة زينة عكر، التي كانت المبادرة الى توزيع نص قانون «قيصر» الأميركي على الوزراء لدراسته تمهيدا لاتخاذ موقف منه، وذلك في أعقاب زيارة لها من السفيرة الأميركية في بيروت، ليتبين لاحقا، ان عكر فرضت اقامة مكتب لها ولمستشاريها في القصر الحكومي، كأول نائبة لرئيس الحكومة تحظى بهذا الامتياز.

في غضون ذلك، اصدر مجلس النواب بيانا اكد فيه انه بناء على اقتراح من رئيس الحكومة، تم فتح دورة استثنائية للمجلس تبدأ في 8 من الشهر الجاري وتنتهي في 19 من أكتوبر المقبل.

وكان الرئيس عون أبلغ سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن خلال لقائهم مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بعبدا امس الاول، بحضور الرئيس دياب ووزير الخارجية ناصيف حتي، ان الدستور اللبناني ينص على احترام الملكيات الخاصة التي تتطلب الدخول إليها الحصول على موافقات مسبقة ومواكبة من السلطات اللبنانية المختصة.

أما بالنسبة للحوادث المحدودة التي وقعت بين اليونيفيل وعدد من المواطنين في بعض القرى فإنها لا تعكس أي مناخ سلبي ضد القوات الدولية، حيث تبقى نسبة هذه الحوادث ضئيلة جدا.

في هذه الأثناء، انتشرت للثورة المرتقبة المقرر انطلاقها غدا في السادس من يونيو، شعارات كثيرة، وآمال كبيرة منها..«كي لا تتكرر الطائفية والمذهبية»، و«كي لا تستمر الدولة الفاشلة والصفقات والسمسرات»، كي لا يستمر المأجورون في مقدمة الصفوف، والنهابون في موقع الحكم، والمنهوبون خلف القضبان.

وتحظى الانتفاضة المستجدة بدعم أحزاب وتيارات عدة أبرزها: القوات اللبنانية، حزب الكتائب، الحزب الشيوعي اللبناني، حزب 7، ومختلف أنواع الحراك المدني والطلابي، فضلا عن العسكريين المتقاعدين الذين وجهوا نداء للمشاركة العامة بالتحرك الجديد.

ولفت تنحي الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، جانبا عن هذا التحرك لاعتبارات تتعلق بالظروف الداخلية والإقليمية المعقدة.

الى ذلك، تقدم المحامون هاني الأحمدية وواصف حركة وجاد طعمة وعلي عباس بشكوى أمام النيابة العامة التميزية ضد النائب جميل السيد بجرم التحريض على القتل وانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين. وكان السيد دعا السياسيين وهو منهم الى إطلاق النار على كل متظاهر يقترب من منزله «ودعسه...» ولاحقا غرد السيد عبر تويتر مؤكدا على ما قاله وبأنه ليس ذلة لسان.

عمال وموظفو شركة الترابة الوطنية "إسمنت السبع" خلال اعتصامهم امام السرايا الحكومي (محمود الطويل)

السنة الدراسية المقبلة في لبنان بين مطرقة «كورونا» وسندان الدولار

بيروت ـ جويل رياشي

انتهت السنة الدراسية في لبنان على مشكلة مفتوحة: ماذا عن السنة الدراسية الجديدة 2020 ـ 2021، المفترض انطلاقها في سبتمبر المقبل؟ وماذا عن الذيول العالقة من سنة دراسية غير مكتملة، خصوصا لجهة تسديد الأقساط المدرسية، وخروج مدارس من أزمات مالية مفتوحة تهدد مصيرها؟

أسئلة كثيرة تصب في غالبيتها في مواضيع مالية أكثر منها تربوية، مع الترويج لإقفال قسري يطاول اكثر من 20 مدرسة تنتمي الى مؤسسات تربوية معروفة.

سنة دراسية حالية غير مكتملة عرفت مطبات عدة، بدأت مع احتجاجات 17 أكتوبر 2019 غير المسبوقة في تاريخ البلاد، وما تلاها من تعطيل الدروس من جراء قطع الطرقات، وصولا الى تعليق كامل للدروس اعتبارا من الأول من مارس الماضي بسبب ڤيروس كورونا.

قلة من المدارس تعاملت مع الأمر بتعويض مقبول عبر التدريس عن بعد، الذي طبق مع تلامذة الصفوف في المرحلتين المتوسطة والثانوية، علما ان هذا النوع من التدريس كان متاحا فقط للتلامذة المجهزين بأجهزة كمبيوتر وألواح الكترونية، واعتادوا استخدام برامج خاصة بذلك، وهم أساسا اعتمدوا على تطبيقات لتنفيذ أجندتهم (الواجبات) المدرسية.

قلة من المدارس تواصل تدريس تلامذتها عن بعد حتى نهاية الشهر الجاري، فيما البعض من المدارس التي اعتمدت التدريس عبر جداول ترسل عبر تطبيق «واتس اب»، رفعت العشرة نتيجة إضراب اساتذتها عن التعليم بسبب عدم تلقيهم رواتبهم، كما حصل مع اساتذة مدرسة راهبات القلبين الأقدسين في جبيل.

الكباش الأبرز حاليا غير تربوي، بل تقني مالي يتعلق بتسديد الأقساط كاملة، وصولا الى اللجوء الى القضاء، كما الحال مع لجنة الأهل في مدرسة الليسيه الفرنسية اللبنانية في فردان، التي حصلت على قرار قضائي بالتريث في تسديد القسط الثالث، في انتظار بت أمور عالقة.

والغالب ان قسما كبيرا من المدارس سيلجأ الى حسم نسب متفاوتة من قيمة القسط الأخير، على ان يلتزم البعض ممن تقاضوا القسط كاملا بإعادة مبلغ مالي وقيده في حساب التلميذ للسنة المقبلة، كما شرح مدير مدرسة الليسيه الفرنسية الكبرى (الأشرفية)، وهي الفرع الرئيسي الأم لبعثة المدارس العلمانية الفرنسية في لبنان. المدير عينه ألمح الى احتمال إغلاق أحد فروع المدرسة في المناطق (يتأرجح الخبر بين ليسيه نهر ابراهيم وليسيه النبطية) بسبب تراجع في عدد التلامذة.

وقبل ذلك كله، يبقى السؤال عن شكل السنة الدراسية المقبلة في غياب الوصول الى لقاح لفيروس كورونا. والثابت ان أشياء عدة ستتبدل، لجهة عدم حشر عدد كبير من التلامذة في الصفوف (يبلغ المعدل 30 تلميذا في الصف حاليا)، ما يعني ترجيح كفة حضور نصف عدد التلامذة وبقاء النصف الآخر في المنازل مداورة، على ان يستمر التعليم عن بعد للتلامذة في منازلهم. وهذا الأمر تفرضه أساليب الوقاية من الفيروس، الى عدم قدرة المدارس على فتح صفوف إضافية والاستعانة بمزيد من المعلمات والمعلمين في ظل الضائقة المالية.

والشيء عينه ينسحب على وسائل النقل (الباصات) لجهة قدرتها الاستيعابية في حال احترام تطبيق المسافة الآمنة، علما ان بعض المدارس ألمح الى خيار التخلي عن تأمين الباصات، وترك الأمر للأهالي.

شكل ومضمون يتجاوزان الإطار التربوي ويتحكمان بالسنة الدراسية في لبنان، البلد الذي تميز بمستواه التعليمي الذي لم تنل منه أعوام الحرب الأهلية (1975 ـ 1990)، وما تلاها من خضات وحروب وأزمات أرخت بثقلها على البلاد، وصولا الى أزمة غير مسبوقة في مئوية دولة لبنان الكبير (1 سبتمبر 1920)، التي ستتغير مع مفاعيلها اشياء عدة، وربما شكل الحياة عموما في البلد.

أنباء مصرية

«الصحة» تنفي تحصيل مستشفيات الحكومة مبالغ مالية من مصابي «كورونا» مقابل العلاج

القاهرة ـ ناهد إمام

نفت وزارة الصحة ما تردد من أنباء حول تحصيل المستشفيات الحكومية مبالغ مالية من مصابي ڤيروس كورونا مقابل العلاج، مؤكدة أنه لا صحة لتحصيل المستشفيات الحكومية أي مبالغ مالية من مصابي ڤيروس كورونا مقابل العلاج، وأن كل خدمات الرعاية الطبية اللازمة لجميع مصابي ڤيروس كورونا تقدم مجانا داخل جميع المستشفيات الحكومية التي تم تفعيل تلك الخدمة الطبية بها، وذلك في إطار حرص الوزارة على القيام بدورها للتصدي لأزمة انتشار ڤيروس كورونا.

وتواصل الوزارة رفع استعداداتها بجميع المحافظات، ومتابعة الموقف أولا بأول بشأن ڤيروس «كورونا المستجد»، مع اتخاذ كل الإجراءات الوقائية اللازمة ضد أي ڤيروسات أو أمراض معدية، حيث وصل عدد المستشفيات التي تم تخصيصها للتعامل مع حالات ڤيروس كورونا، بجانب مستشفيات العزل إلى 340 مستشفى، وجار تجهيز 36 مستشفى أخرى وإضافتها إلى المستشفيات العاملة حاليا ليصبح إجمالي عدد المستشفيات المتعاملة مع حالات ڤيروس «كورونا» 376 مستشفى، هذا بالإضافة إلى المستشفيات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، والتي تم تخصيصها لاستقبال مصابي ڤيروس كورونا، ويتم التعامل مع جميع الحالات التي يثبت إيجابيتها للڤيروس برعاية طبية متكاملة بمختلف المستشفيات بالمجان طبقا لبروتوكولات العلاج المعمول بها داخل جمهورية مصر العربية تماشيا مع توجيهات منظمة الصحة العالمية، وذلك حتى تمام شفاء كل المصابين.

كما نفت الوزارة في تقرير رصد الشائعات للحكومة ما يتم تداوله من منشورات ورسائل مسجلة على مواقع التواصل الاجتماعي لشخص ينتحل صفة مدير إحدى المستشفيات ويشيع أخبارا كاذبة ومعلومات زائفة عن موقف التعامل مع ڤيروس كورونا في مصر، مؤكدة أن الشخص صاحب تلك المنشورات والرسائل المسجلة غير تابع للوزارة تماما، وأن تلك المنشورات والتسجيلات مزيفة وغير حقيقية، مشددة على أن كل البيانات والمعلومات المتعلقة بڤيروس كورونا يتم إعلانها عبر المنصات الرسمية للوزارة، سواء من خلال موقعها الإلكتروني، أو عبر حساباتها الرسمية على كل مواقع التواصل الاجتماعي، محذرة المواطنين من الانسياق وراء مثل تلك الشائعات والمعلومات المغلوطة التي تستهدف إفقاد المواطن ثقته في الحكومة والتشكيك في صحة البيانات التي تصدرها الدولة.

أنباء سورية

قانون «قيصر» يعصف بالليرة قبل أن يدخل حيز التنفيذ انهيار تاريخي.. والدولار يحلّق فوق الـ 2000

قوات أميركية وروسية جنبا الى جنب في قرية المالكية بريف الحسكة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: سجلت العملة السورية انهيارا تاريخيا بعد أسبوع من التذبذب، قبل أيام من دخول قانون العقوبات الأميركي الجديد المعروف بـ «قانون قيصر» على دمشق، حيز التنفيذ الفعلي.

وللمرة الأولى في تاريخها كسرت الليرة حاجز الـ 2000 مقابل الدولار. وبحسب موقع الليرة اليوم المتخصص بأسعار العملات الأجنبية، فقد وصل سعر الصرف في دمشق أمس الى 2070 للبيع و2020 للشراء مقابل الدولار الواحد. وفي حلب بلغ سعر الصرف حاجز الـ2050 للبيع. أما في ادلب فقد استقر لفترة تحت الـ 2000 وسجل 1965 للبيع.

وتراجعت قيمة الليرة السورية خلال الاسبوع الماضي، بأكثر من 200 ليرة حيث كانت انخفضت الى نحو 1850 في مطلع الاسبوع.

ويأتي هذا الانهيار رغم سلسلة من الإجراءات التي قام بها المصرف المركزي السوري للحد من هذا التدهور، لكن تلك الإجراءات لم تستطع كبح شهية المتداولين عن عدم شراء الدولار الأميركي.

وكان البنك المركزي قام في بداية تداول الأسبوع بدعم منشآت الصرافة بكمية معينة من القطع الأجنبي بسعر 1450 ليرة سورية لكل دولار أميركي، وقام المركزي أيضا بتحديد المبالغ التي يمكن للمواطنين أن ينقلوها باليد بين المحافظات السورية بـ 5 ملايين ليرة لا أكثر، لضبط حركة وكميات الحوالات المالية، في سبيل الحد من انخفاض قيمة الليرة، وفي وقت سابق قامت «الهيئة الناظمة للاتصالات» بإغلاق ست شركات للصرافة بسبب مخالفتها للقوانين بناء على كتاب من المصرف المركزي. وقد شهدت الليرة السورية سلسلة من التذبذبات العنيفة بين ارتفاع وانخفاض منذ منتصف الشهر الماضي، لتفقد الليرة السورية ما يقارب 120٪ من قيمتها منذ مطلع السنة الحالية 2020.

وبحسب مطلعين فإن الليرة السورية وصلت إلى هذا الحد من الانهيار في قيمتها بسبب عدة عوامل، منها تمديد العقوبات الأوروبية على حكومة دمشق لسنة إضافية. إلى جانب الڤيديوهات والمنشورات والتهديدات الأخيرة التي قام بها رجل الأعمال وابن خال الرئيس، رامي مخلوف، وحذر فيها من أن الاقتصاد السوري يمكن أن ينهار إذا أصرت الحكومة على مطالبته بالمستحقات المترتبة على شركة سيريتل للاتصالات الخليوية، وما تبعها من قرارات بالحجز على أملاكه وأملاك عائلته المنقولة وتوقيف أسهم شركة «سيرياتل» عن التداول في سوق دمشق للأسواق المالية.

وتتزامن جميع تلك العوامل، بحسب مراقبين مع العامل الأهم وهو قانون سيزر «قيصر»، والذي بموجبه تم فرض عقوبات دولية على البنك المركزي السوري وعلى شخصيات في الحكومة السوري، وعلى كل من يقدم للحكومة السورية دعما مباشرا، وقد تم الإعلان أن هذه العقوبات ستسري ابتداء من منتصف الشهر الجاري.

وتسود الشارع السوري حالة من الترقب والخوف من الآثار الاقتصادية المحتملة مع بدء تطبيق قانون العقوبات الأميركي الجديد.

ورغم أن عقوبات قيصر تستهدف في مضمونها النظام السوري ومسؤوليه ومؤسساته، إلا أن السوريين بمناطق سيطرة النظام والمعارضة على حد سواء يخشون من أن تعمق العقوبات تردي حالتهم المعيشية.

وتأمل المعارضة السورية، بأن تشكل هذه العقوبات ضربة موجعة لحكومة دمشق وداعميها تدفعها إلى الرضوخ للقيام بتغيير حقيقي في سورية.

في المقابل، أدانت وزارة الخارجية السورية، في بيان نقلته وكالة الأنباء «سانا»، ما وصفته بقيام «الإدارة الأميركية بتشديد الإجراءات القسرية المفروضة على سورية عبر ما يسمى قانون قيصر» معتبرة أنه «يستند إلى جملة من الأكاذيب والادعاءات المفبركة».

اقتراح برلماني بجدولة صرف «التموين» لمنع التكدس

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن ووكالات

طالب النائب عمرو غلاب، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، م.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ود.علي مصيلحي وزير التموين، بدراسة شكاوى المواطنين من تجمعات الأهالي مع بداية كل شهر على مدار عدة أيام أمام مقرات صرف التموين بمختلف المحافظات.

جاء ذلك في تصريحات للمحررين البرلمانين، مؤكدا أنه مع بداية كل شهر يتوافد الأهالي إلى مقرات صرف التموين مما يشكل تجمعات كبيرة من الوارد أن تكون بيئة مناسبة لانتشار العدوى، مع تزايد معدلات الإصابة التي تجاوزت الـ 20 ألف إصابة بالشارع المصري، ومن ثم مواجهة هذه التجمعات مع الحفاظ على صرف التموين في مواعيده ضرورة مهمة.

ولفت عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب إلى أنه من الممكن أن يتم تطبيق ما تم من أعمال متعلقة بتدابير كورونا أمام هذه المقرات، مثلما حدث في البنوك ومقرات صرف المعاشات، أو توزيع صرف التموين على أيام «جدولة»، كما حدث من قبل وزارة التضامن في صرف المعاشات على مدار الشهور الماضية، وأن يتم تقسيم البقالين على مقرات «جمعيتي» نظرا لاتساع المساحة.

«الأوقاف»: لم نحدد موعد فتح المساجد

القاهرة ـ هناء السيد

أكدت وزارة الأوقاف أنها لم تدل بأي معلومات، ولن تدلي، حول تحديد موعد عودة العمل بالمساجد سواء الجمع أو الجماعات، وأن الأمر سيتم اتخاذ القرار فيه كما أعلن بيان مجلس الوزراء في اجتماع لجنة إدارة أزمة كورونا بمجلس الوزراء والتي ستجتمع الأسبوع المقبل، وأن الوزارة ملتزمة تمام الالتزام بما يصدر عن هذه اللجنة.

وقالت الوزارة، في بيان إنه لم يتم الإدلاء بأي معلومات عن طبيعة ما قدمته الوزارة لمجلس الوزراء أو ما تمت مناقشته بشأن خطتها، طالما أن الأمر مازال قيد الدراسة باللجنة، كما تؤكد أنه لا يمثلها إلا البيانات الرسمية التي تنشر على موقعها الرسمي أو موقع مجلس الوزراء.